المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية
Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences

أثر خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

The Impact of Audit Committee Characteristics on ESG

مريم مطر المطير [1] وثامر سعد البراك [2]
[1] باحث مستقل
[2] قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية

Mariyam Matar Almutair [1] and Thamir Saad Al Barrak [2]
[1] Independent Researcher
[2] Department of Accounting, College of Business, King Faisal University, al-Ahsa, Saudi Arabia

LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإحالة لعدد
https://doi.org/10.37575/h/mng/240014	13/02/2024	10/06/2024	10/06/2024	01/09/2024

NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
7790	8	2024	25	2

الملخص

استجابة للدور المتزايد لمستهدفات الاستدامة وارتباطها باقتصاديات المستقبل ونظراً إلى الدور الأساسي للجان المراجعة في بيئة التقارير المالية، تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر خصائص لجان المراجعة المنبثقة من مجالس إدارات الشركات على مستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في التقارير السنوية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، تستخدم هذه الدراسة مؤشِر ESG المعد من قبل منصة بلومبيرج والذي يقيس مستوى إفصاح الشركات لهذا الغرض، وقد شملت العينة 44 شركة مدرجة في السوق الرئيسية خلال الفترة من 2017م وحتى 2021م والتي تفصح عن بيانات كاملة لهذا المؤشر وكذلك بيانات خصائص لجان المراجعة المتمثلة في نسبة أعضاء اللجنة المستقلين وعدد أعضائها وعدد اجتماعاتها والخبرة المالية لأعضائها، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها على مستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، كما توصلت النتائج إلى وجود تأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن ممارسات ESG.

ABSTRACT

In light of the growing significance of sustainability objectives and their connection with future economic landscapes, and considering the fundamental role of audit committees in the financial reporting environment, this study aims to measure the impact of audit committees characteristics on the level of disclosure of Environmental, Social, and Governance (ESG) practices in the annual reports of companies listed on the Saudi financial market. This study utilizes the ESG index compiled by Bloomberg, which measures companies' disclosure levels for this purpose. Due to data availability, the sample includes 44 companies listed on the main market during the period from 2017 to 2021. Using multiple regression analysis, this study shows a positive impact of the independence, size, and financial expertise of audit committees on the level of disclosure of ESG practices. Additionally, the results show a negative impact of the number of audit committee meetings on the level of disclosure of ESG practices.

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
accounting, financial expertise, independence, quality, size, sustainability
الاستدامة، الاستقلالية، الجودة، الحجم، الخبرة المالية، المحاسبة

CITATION
الإحالة
Almutair, M.M. and Al Barrak, T.S. (2024). Athar khasayis lijan almurajaeat fi al'iifsah ean almumarasat albiyiyat walaijtimaeiat wahawkamat alsharikat 'The impact of audit committee characteristics on ESG'. *Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **25**(2), 66–73. DOI: 10.37575/h/mng/240014 [in Arabic]
المطير، مريم مطر و البراك، ثامر سعد. (2024). أثر خصائص لجان المراجعة في الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **25**(2)، 66–73.

1. المقدمة

يُعَدّ مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي نالت الكثير من الاهتمام في الوقت الحاضر إذ أدت المخاوف المتزايدة بشأن الاستدامة البيئية إلى ظهور عدد كبير من الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى المحافظة على التنمية المستدامة خصوصاً في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم اليوم (Homroy and Slechten, 2019). فقد أصبح الإفصاح عن التقارير المالية فقط غير كافٍ لتلبية تطلُّعات أصحاب المصالح والمستثمرين المحتمَلين والمستخدمين، وهذا يظهر في تزايد اهتمام أصحاب المصالح مؤخّراً بالتقارير غير المالية، والتي من أهمها تقارير التنمية المستدامة الهادفة إلى تقييم مدى التزام الشركات بتطبيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحوكمة الشركات، وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية إلى أصحاب المصالح ومختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وذلك بهدف تقليل الممارسات الضارة للشركات عن طريق دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع نشاطات الشركة، وعند صياغة استراتيجية الشركة وفي مجال اتخاذ القرارات (Almaqtari *et al.*, 2023). كما أشارت العديد من الدراسات إلى الآثار الإيجابية للإفصاح على الاستدامة، حيث أشارت دراسة Utami *et al.* (2021) إلى الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإفصاح والشفافية، إذ تمثل تقارير الاستدامة أداةً فعالة تساهم في سدّ الفجوة المعلوماتية بين الإدارة التنفيذية في الشركة وأصحاب المصالح ممّا يساهم في خلق توازن بين أولويات جميع أصحاب المصالح وحماية مصالحهم، وبين هدف تعظيم الربحية التي تسعى لتحقيقه الإدارة التنفيذية لتحسين صورة الشركة وسمعتها وقيمتها على المَدَى القريب والمدى البعيد، ومصداقية التقارير المالية للشركات.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، ونتيجة للتطورات التي تشهدها البلاد، فقد تبنّت المملكة ضمن رؤية 2030 مفهوم الاستدامة، واقتنعت بأهمّية رفع وعي الشركات بمفهوم الاستدامة، بالإضافة إلى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، وضرورة الإفصاح عنها في التقارير المالية. وتماشياً مع رؤية 2030 التي تُركّز على التنمية المستدامة والانتقال من الاقتصاد المعتمد على النفط إلى الاقتصاد المتنوع، فقد أصبحت أسواق المال السعودية من خلال هيئة السوق المالية بمثابة شريك داعم لأسواق المال المستدامة وذلك في مساعيها الرامية إلى زيادة الوعي بمبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وما يمكن الاستدلال به في هذا الإطار هو إصدار الدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات Environmental, Social, and Governance (E.S.G) في نهاية عام 2021 بهدف تحفيز الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية وحثّها على الإفصاح عن ممارساتها تجاه الاستدامة.

ومن هنا يأتي دور لجنة المراجعة باعتبارها الجهة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على تنفيذ التقارير المالية وغير المالية ومختلف أنشطة الشركة (Choi *et al.*, 2014)، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في زيادة ثقة أصحاب

Corresponding Author: Thamir Saad Al Barrak 00966555919981, talbarrak@kfu.edu.sa المؤلف المراسل: ثامر سعد البراك

المصالح والمستثمرين المحتملين في معلومات التقارير المالية وغير المالية، إذ تلعب لجنة المراجعة دوراً هاماً في ضمان استدامة الشركات وحوكمتها بالإضافة إلى دورها في معالجة قضايا الاستدامة. ويظهر هذا الدور من خلال الإشراف والرقابة على المخاطر المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومدى التزام هذه الشركات بمسؤوليتها تجاه هذه القضايا.

2. الإشكالية والتساؤلات

تميل الشركات في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية وزيادة مستوى إفصاحها عن ممارساتها البيئية والاجتماعية ومدى تطبيقها لحوكمة الشركات واتخاذ خطوات جادّة نحو الإفصاح عن تقارير التنمية المستدامة، وذلك بهدف الحصول على العديد من المزايا والتي منها زيادة مستوى الثقة لدى أصحاب المصالح في التقارير المالية للشركة، والتقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وتحسين سمعة الشركات، وتعزيز تنافسيتها مع نظيراتها في نفس القطاع. وحيث أظهرت الدراسات السابقة أن مستويات الإفصاح عن هذه الممارسات بالإمكان أن تتأثر بعدد من العوامل كما أظهرت نتائج دراسة Chebbi and Ammer (2022) وكذلك Qasem *et al.,* (2022)، وكذلك نظراً للدور الكبير الذي تلعبه لجان المراجعة في بيئة التقارير المالية (انظر على سبيل المثال إلى: النعيم والبراك، 2021)، فإن هذه الدراسة تسعى إلى بيان أثر خصائص لجان المراجعة (الاستقلالية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات، الخبرة المالية) على الإفصاح عن الحوكمة والممارسات البيئية والاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

3. أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في دراسة وتحليل العلاقة بين لجان المراجعة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ومنها نستطيع أن نشتّق الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح المفاهيم الرئيسية لخصائص لجان المراجعة، وتقارير التنمية المستدامة المتمثّلة في ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية.
- معرفة إمكانيّة وجود علاقة بين خصائص لجان المراجعة وبين عمليّة الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

4. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أنّ التسارع في المشكلات المالية، وتتالي الأزمات البيئية العالمية تُعَدّ من العوامل التي تؤثّر في مختلف القطاعات الاقتصادية، ممّا يستوجِب قيام مختلف القطاعات بأداء مسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة، والإفصاح عن ممارساتها البيئية والاجتماعية، والكشف في التقارير السنوية للشركات عن مدى التزامها بالحوكمة، بالإضافة الى إتجاه العديد من الدول وخصوصاً الدول المتقدمة إلى سن آليات وتشريعات تستهدف زيادة إفصاح الشركات عن هذه الممارسات. وكذلك يلقى موضوع الاستدامة اهتماماً بالغاً من قِبَل أصحاب المصالح والمستثمرين المحتمَلين، إذ إن مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، ومستوى الممارسات البيئية والاجتماعية للشركات، ومدى تطبيقها للحوكمة يلعب دوراً هاماً في اتخاذ قرار الاستثمار في هذه الشركات.

بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة للجان المراجعة في ضمان استدامة الشركات وحوكمتها، إذ تلعب لجنة المراجعة دوراً في زيادة ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين المحتمَلين في التقارير المالية وغير المالية، كما تلعب دوراً هاماً في معالجة قضايا الاستدامة من خلال الإشراف والرقابة على القضايا البيئية والاجتماعية وتعزيز الالتزام بحوكمة الشركات.

5. حدود البحث

تقتصر حدود الدراسة الميدانية على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية في الفترة من 2017م وحتى 2021م.

6. نبذة عن لجان المراجعة والإفصاح عن الممارسات البيئية والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

على مرّ السنوات أصبح هناك اهتمام متزايد بما يتعلق بموضوع الإبلاغ عن ممارسات الاستدامة (البيئية، المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات) بين الباحثين والأكاديميين وصانعي السياسات على مستوى العالم، وذلك لما توفره تقارير الاستدامة من معلومات حول الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحوكمة الشركات لمختلف أصحاب المصلحة على عكس التقارير المالية التقليدية التي توفّر معلومات عن الأداء المالي فقط (De Villiers and Sharma, 2020).

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في الآونة الأخيرة موضوع الإفصاح عن الاستدامة ومدى أهميته بالإضافة الى دوافع الشركات المفصحة من إصدار تقارير الاستدامة، حيث توجد دوافع مختلفة للشركات من المشاركة والإفصاح عن أنشطة الاستدامة، فمن ناحية قد يكون دافع الشركات منطلِقًا من دافع أخلاقي يتمثّل في أداء مسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة والمساهمة في تنمية المجتمعات التي تزاول نشاطها فيها، ومن ناحية أخرى، قد يكون بغرض تحقيق منافع شخصية لإدارة هذه الشركات، والتغطية على السلوكات الانتهازية بهدف تضليل مختلف أصحاب المصالح في الشركة (Song, 2022).

كما نجد أنّ العديد من الدراسات استعانت بالعديد من النظريات التي فسرت ممارسات الإفصاح عن الاستدامة، إذ تستند مفاهيم "نظرية الوكالة" إلى الفصل بين الملكية والإدارة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، حيث تهتم هذه النظرية بما يسمى بتضارب المصالح بين المالك والوكيل فيخشى الملاك من عدم تحقيق مصالحهم وأهدافهم في الشركة من قبل المديرين الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم الشخصية (بوهدة وآخرون، 2020).

ومن هنا يأتي دور مجلس الإدارة واللجان التابعة لها في التقليل من عدم التناسق في المعلومات، والحدّ من مشاكل الوكالة، وحماية مختلف أصحاب المصالح وذلك من خلال مراقبة تصرفات الإدارة (Suttipun, 2021)، فيساهم مجلس الإدارة من خلال وضعه آليات مراقبة داخلية متمثلة في لجنة المراجعة لمراقبة أنشطة الإدارة وضمان الدقة في إفصاحها، وهذا يتم من خلال دراسة المعلومات الواردة في القوائم المالية والمعلومات غير المالية والتي من ضمنها تقارير الإفصاح عن الاستدامة، والتأكّد من مدى فاعلية لجنة المراجعة في فحص نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال الالتزام بمدخل منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وممارسات الشركات تجاه أهدافها المستدامة، والتحقّق من مدى التزام الشركات بجميع الأنظمة ذات العلاقة، ممّا يساعد مجلس الإدارة بالأخير في اتخاذ القرارات الملائمة التي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها.

كما تفترض مفاهيم "النظرية الشرعية" أنّ المنظمات لديها مسؤوليات تجاه البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها حيث تسعى باستمرار إلى ضمان أنها تعمل ضمن حدود ومعايير مجتمعاتها، وهذا يعني أن ممارسات الشركات والمنظمات يجب أن تتمّ وفق توقعات المجتمع الذي تعمل به، حيث تقوم الشركات بإعداد تقارير بمدى ممارساتها تجاه الاستدامة إذا رأت أن المجتمع الذي تعمل فيه يتوقع هذا النوع من الممارسات والإفصاح مما يساهم في بالنهاية في تعزيز شرعية هذه الشركات في المجتمع، والذي يمكن تحقيقه في حال وجود لجان مراجعة فعالة، إذ تساهم لجان المراجعة الفعّالة في الشركات في تعزيز هذا النوع من الإفصاح (Tumwebaze *et al.,* 2022; Chouaibi *et al.,* 2022).

من جهة أخرى ركّزت "نظرية أصحاب المصالح"، في تدعيمها لهذا النوع من

الإفصاح، على العلاقة بين إدارة المنظمات مع جميع الأطراف ذات الصلة بها والمصلحة معها، من عملاء وموردين وعاملين وبصفة عامّة كامل المجتمع الذي يضمّ هذه المنظّمات، إذ تنظر "نظرية أصحاب المصالح" إلى تقارير إفصاح الشركات عن ممارساتها البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات باعتبارها آلية تساهم في تنظيم العلاقات بين الشركة ومختلف أصحاب المصالح الذين تتأثّر بهم أعمال الشركة وتؤثّر فيهم، ولذلك يقع على عاتق لجنة المراجعة مسؤولية التأكد من موثوقية المعلومات التي تم الكشف عنها في تقرير الاستدامة ودقّتها، اذ تتوقف الموثوقية والدقة في هذه المعلومات على مدى فاعلية لجنة المراجعة في الإشراف والرقابة على هذا النوع من التقارير، وزيادة اطمئنان أصحاب المصالح تجاه المعلومات الواردة فيها.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ التنمية المستدامة تُعَد في الوقت الراهن، أحد أهمّ المرتكزات التي تساهم في تشكيل صورة إيجابية للشركات في المجتمعات التي تعمل بها، وبالتالي بناء سمعة طيبة، وتحسين الربحية، وتعزيز قدراتها في الاحتفاظ بعملائها الحاليين واستقطاب عملاء جدد. بالإضافة إلى دور الاستثمار في التنمية المستدامة، وفي تعزيز قيمة الشركات في الأسواق التنافسية، ممّا يستدعي وجود لجان مراجعة فعّالة تعزز من اهتمام الشركات تجاه الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (Pozzoli *et al.,* 2022).

7. الدراسات السابقة

7.1. استقلالية لجنة المراجعة:

تُعَدّ استقلالية لجنة المراجعة من الخصائص المهمّة الواجب توافرها في لجان المراجعة، وهذا يظهر من خلال الدور الذي يلعبه عضو لجنة المراجعة المستقل في زيادة جودة التقارير المالية وغير المالية، فوجود أعضاء مستقلين ضمن لجنة المراجعة ومن خارج مجلس الإدارة يساهم في المقام الأول في زيادة جودة المعلومات نفسها، كما يساهم في تعزيز الثقة والمشروعية في الشركات من خلال زيادة مستوى الإفصاح عن ممارساته البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وزيادة ثقة أصحاب المصالح بهذه النوع من الإفصاحات غير المالية.

وباستعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع "استقلالية لجنة المراجعة والإفصاح عن ممارسات الاستدامة" كشفت دراسة (Buallay and Aldhaen 2018) على البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي والمكونة من 59 بنكاً مدرجاً خلال الفترة من 2013 إلى 2017، أنّ استقلالية أعضاء لجنة المراجعة لها تأثير كبير وإيجابي على الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

ومن الدراسات التي دعّمت الأثر الإيجابي كانت دراسة (2022) Pozzoli *et al.,* التي قُدِّمت كدليل تجريبي على عينة من 13 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي عن الفترة من 2018 إلى 2020، إذ توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة، كما أشارت إلى أنّه كلّما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين ساهم ذلك في زيادة مستوى أداء الشركات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسّسية. وتدعّم هذه النتائج معظم الدراسات السابقة مثل دراسة (2022) Dwekat *et al.* في الشركات الأوروبية المدرجة في مؤشر STOXX Europe 600 و(2023) Bifulco *et al.,* الشركات المدرجة في البورصات الأوروبية الرئيسية في الفترة (2017 – 2020) والتي أشارت إلى أنّه يمكن لصانعي القرار في الشركات تحسين شرعية عملياتها التجارية من خلال إنشاء لجان استشارية مستقلة وذات خبرة عالية تعزّز الكشف عن معلومات تتعلّق بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG، إذ أن الإفصاح المعزز بشأن أداء الشركات تجاه هذه الممارسات يساهم في تخفيف تضارب المصالح (نظرية الوكالة) عن طريق تخفيض فجوة المعلومات بين مديري الشركات والمساهمين.

وأشارت نتائج دراسة (2021) Yassin المطبقة على الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى وجود علاقة سلبية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات واستقلالية لجنة المراجعة، وهذا يعني عدمَ وجود اتفاق في الدراسات التي طُبِّقت على نفس المجتمع تقريبا.

كما لا تتّفق دراسة (2022) Wang and Sun مع معظم الدراسات السابقة في وجود علاقة وتأثير إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إذ توصلت الدراسة المطبقة على شركات الطاقة الصينية المدرجة في بورصتَيْ "شنغهاي" و"شنتشن" للأوراق المالية عن الفترة (2012-2018) إلى أنّه لا يوجد دليل ثابت على أنّ بعض التدابير التقليدية لاستقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الإفصاحات البيئية والاجتماعية.

7.2. حجم لجنة المراجعة:

يختلف حجم لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، ومع ذلك فهناك اتجاهات عديدة في تحديد الحجم الملائم للجنة المراجعة فبعض الدراسات أشارت إلى أنّ حجم لجنة المراجعة الأكبر يساهم في زيادة الإفصاح نظرًا لوجود احتمال أكبر بأنْ تضمّ لجنة المراجعة أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة يمكنهم التأثير في كمية الإفصاح، في حين ترى بعض الدراسات أن الحجم الأكبر للجنة المراجعة من شأنه أن يُفضِيَ إلى مناقشات غير ضرورية وبالتالي، يُبطِئ عملية اتّخاذ القرار، فضلاً عن إضعاف عملية الاتصال وصنع القرار.

ومن الدراسات التي استهدفت قياس تأثير حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن الاستدامة، دراسة (2018) Buallay and AlDhaen على البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ توصلت إلى أن حجم لجنة المراجعة له علاقة إيجابية بمستوى الإفصاح عن الاستدامة، وبناء عليه، يعتقد أن حجم لجنة المراجعة الأصغر يمكن أن يساهم في الكشف عن معلومات الاستدامة واتخاذ قرارات أفضل، في حين أن حجم لجنة المراجعة الأكبر قد يؤدي إلى تقليل الكشف عن معلومات ممارسات الاستدامة في البنوك.

كما دعّمت دراسة المحاميد والحجايا (2020) التي أُجريت على الشركات الكيميائية حول العالم وجود هذه العلاقة، وأكدت على أنّ العدد الكافي لأعضاء لجنة المراجعة من متطلبات كفاءة أداء اللجنة مع مراعاة طبيعة الشركة واحتياجاتها، وبالاستناد إلى "نظرية الوكالة" يمكن القول إنّ لحجم لجنة المراجعة دورا في تحفيز جودة تقارير الاستدامة التي تتمحور حول أنّه كلّما زاد حجم لجنة المراجعة ساهم ذلك في زيادة مستوى الإشراف والرقابة على إعداد تقارير الشركة. كما اتفقت مع نتائج هذه الدراسة كلّ من دراسة (2022) Dwekat *et al.,* على الشركات الأوروبية المدرجة في مؤشر STOXX Europe 600، ودراسة أبوهويدي والرحاحلة (2020) المطبقة البنوك التجارية الأردنية المدرجة.

في حين لا تتفق دراسة (2022) Wang and Sun حول قطاع الطاقة الصيني مع الدراسات السابقة، إذ توصّلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط للمسؤولية الاجتماعية والإفصاحات البيئية في قطاع الطاقة الصيني بحجم لجنة المراجعة الداخلية. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Edirisinghe and Abeygunasekera 2022) إلى وجود علاقة سلبية وغير مهمّة بين حجم لجنة المراجعة وبين الإفصاح عن تقارير الاستدامة. وهذا ما يعني وجود اختلاف في نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

7.3. عدد اجتماعات لجنة المراجعة:

يلقى عدد اجتماعات لجنة المراجعة كأحد خصائص لجنة المراجعة اهتماماً في الدراسات الحديثة التي تناولت دراسة العلاقة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن تقارير الاستدامة، حيث توصلت نتائج دراسة (2018) Buallay and Aldhaen على البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنّ زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة تساهم في زيادة مستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة، إذ ترى الباحثتان أنّه مع زيادة هذه الاجتماعات سوف يزداد الوعي والخبرة بين أعضاء لجنة المراجعة، كما يساهم في زيادة التشجيع على الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تقارير الاستدامة.

وقد دعّمت دراسة المحاميد والحجايا (2020) في الشركات الكيميائية حول العالم نتائج الدراسة السابقة، إذ أشار الباحثان إلى وجود العلاقة الإيجابية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة تقارير الاستدامة فيما

يتعلّق بمعلومات الوضوح، والقابلية للمقارنة، وجودة تقارير الاستدامة، إذ تعمل لجان المراجعة النشطة من خلال تكرار عدد اجتماعاتها على تعزيز فاعلية هذه اللجان، حيث يشرف أعضاء لجنة المراجعة أثناء اجتماعاتهم على بيانات الشركة، ويؤكّدون على دقّتها، ويُحَسِّنون من جودة التدقيق، كما يرى الباحثان أنّ اجتماعات لجنة المراجعة المتكرّرة تساهم في زيادة مستوى الإشراف والرقابة على جودة تقارير الاستدامة، وبالتالي توفير معلومات أفضل كمًّا ونوعاً.

وفي نفس السياق توصّلت دراسة Arif *et al.,* (2021) على شركات قطاع الطاقة في أستراليا إلى أنّ لتكرار اجتماعات لجنة المراجعة تأثيرا إيجابيا على الامتثال للمبادرة العالمية لإعداد التقارير، بالإضافة إلى دور نشاط لجنة المراجعة داخل المنظمة من خلال تكرار عدد اجتماعاتها، فهو يمكن أن يكون بمثابة نظام فعّال للرقابة الإدارية لتحسين جودة التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وهذا ما يتّفق مع دراسة Wang and Sun (2022) على شركات الطاقة الصينية التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاجتماعات لجنة المراجعة فقط على تقارير المسؤولية الاجتماعية، ولكن ليس على الإفصاحات البيئية.

7.4. الخبرة المالية للجنة المراجعة:

تُعَدّ الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة من الخصائص المهمّة في لجنة المراجعة، وهذا يرجع إلى أنّ خبرة لجنة المراجعة تعمل على تعزيز أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات، وذلك من خلال التقليل من عدم التناسق في المعلومات، وحماية مصالح أصحاب المصلحة المتزايدة في أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ممّا يعنى أنّه كلّما ارتفع مستوى الخبرة التي يمتلكها أعضاء لجنة المراجعة سوف يساهم ذلك في توجُّهٍ أكثر نحو مزيد من الإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

وقد أظهرت دراسة Buallay and Aldhaen (2018) في البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي وجود علاقة سلبية بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة والخبرة المالية للعضو. ويرجع ذلك إلى أنّ وجودَ خبيرٍ مالي في لجنة المراجعة لا يعني أنه سوف يساهم في تحقيق إفصاح أكثر فعّالية عن الاستدامة. في حين توصّلت دراسة Yassin (2021) على الشركات في دول مجلس التعاون إلى وجود علاقة إيجابية ضئيلة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وخبرة لجنة المراجعة.

ودعمت وجود الارتباط الإيجابي عدة دراسات في أوروبا (Dwekat *et al.,* 2022; Pozzoli *et al.,* 2022; Bifulco *et al.,* 2023)، ممّا يؤكد أنّ خبرة لجنة التدقيق تعمل على تعزيز أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات، وذلك من خلال التقليل من عدم التناسق في المعلومات وحماية مصالح أصحاب المصلحة المتزايدة في أداء المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وفي المقابل، لم تتفق دراسة المحاميد والحجايا (2020) على الشركات الكيميائية حول العالم مع الدراسات السابقة، فقد توصّلت إلى عدم ثبوت الفرضية المتعلقة بوجود أعضاء في اللجنة يتمتعون بالخبرة في مجال الاستدامة، كما أشار الباحثان الى أنّ لجان المراجعة تُعَدّ مسؤولة عن مهامّ عديدة، ممّا يجعل هذه الوظيفة تتطلّب درجة عالية من الخبرات والمهارات في شتّى المجالات. كما دعّمت دراسة Wang and Sun (2022) عدم وجود هذه العلاقة على شركات الطاقة الصينية.

7.5. التعليق على الدراسات السابقة:

ختاماً تعتبر نتائج الأبحاث والدراسات التي تناولت دراسة مدى "وجود الأثر لخصائص لجنة المراجعة في الإفصاح عن ممارسات الاستدامة في العديد من القطاعات في الدول ذات التوجه الواضح والكبير تجاه الاستدامة" متضاربةً، ممّا يعنى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث للتحقّق من احتماليّة وجود هذه العلاقة وهذا الأثر.

كما تُظهِر الأبحاث والدراسات السابقة وجودَ تباينٍ واختلافٍ في النتائج التي تمّ التوصّل إليها في الدراسات المطبّقة على الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يرجع إلى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تختلف في تشريعاتها وأنظمتها المنظمة للإفصاح عن تقارير الاستدامة، ممّا يجعل من الصعب تعميم نتائج الدراسات التي تناولت دراسة الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي كافّة على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. خصوصا في ظلّ الاتجاهات الكبيرة للمملكة تجاه الاستدامة مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يظهر من خلال صدور العديد من التشريعات والأنظمة المتعلّقة بالإفصاح عن تقارير الاستدامة في الآونة الأخيرة وتنظيم آلية الإفصاح عنها.

8. فرضيات البحث

8.1. الفرضية الأولى:

يشير مصطلح استقلالية لجنة المراجعة إلى عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين من داخل المجلس وخارجه، إذ يلعب هؤلاء الأعضاء دورا مهمًّا في حماية مصالح أصحاب المصلحة وتحقيق أهداف اللجنة، وقد أشار الفصل الرابع من نظام الشركات السعودي إلى أنّ لجنة المراجعة يتمّ تشكيلها بقرار من الجمعية العامّة العادية في شركات المساهمة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين سواء من المساهمين أو من غيرهم.

وعند النظر الى واقع استقلالية لجان المراجعة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، ووفقاً لتقرير هيئة السوق المالية السعودية عن سنة 2020 نجد أنّ أعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذين يشكّلون حوالي 14% من أجمالي أعضاء اللجنة مقارنة بسنة 2019 البالغة 26%، كما يشكّل الأعضاء المستقلّون في سنة 2020 حوالي 36.4% مقارنة بسنة 2019 البالغة 36.1% ، ويشكل الأعضاء من خارج المجلس والذين يعتبرون في الغالب أعضاء مستقلين حوالي 49.2% مقارنة بسنة 2019 التي بلغت فيها نسبتهم 47%، وهو ما يدلّ على زيادةٍ في نسبة الأعضاء من المستقلين من خارج المجلس. ومن جهة أخرى تعتبر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة من أكثر الخصائص أهمّية لما لها من تأثير مباشر على زيادة مستويات الثقة في التقارير المالية وغير المالية من قِبَل أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين ممّا يساعد الشركات على بناء ثقة مع المتعاملين معها وتحسين سمعتها من خلال إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها بشفافية.

وفي ضوء ما تقدّم يمكن أن نفترض أنه كلّما زادت استقلالية لجنة المراجعة ساهم ذلك في تحسين الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات. وعليه يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

(H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

8.2. الفرضية الثانية:

إنّ حجم لجنة المراجعة يختلف من شركة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقا لحجم مجلس إدارة الشركة وحجمها وطبيعة نشاطها، وقد أشار نظام الشركات السعودي ولائحة حوكمة الشركات في السوق المالية السعودية في مادته الرابعة والخمسين إلى وجوب ألاّ يقلّ عددُ أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة، ولا يزيد عن خمسة، وذلك بحسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، وبالتالي يمكن القول إنّ حجم لجنة المراجعة الملائم هو الذي يحتوي على عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة، ويمَكِّن هذا العددُ اللجنة من القيام بالمهام الموكلة إليها وتحقيق أهدافها، وقد أشار المحاميد والحجايا (2020) إلى أنّ لجنة المراجعة التي تضمّ عددا أكبر من الأعضاء الذين يتمتّعون بالخبرات ووجهات النظر والمهارات المختلفة يمكن أن تكون أكثر فاعلية في تعزيز الرقابة الفعّالة على الشركة، ممّا يؤدي إلى جودةٍ أفضل في الإفصاح عن التقارير المالية للشركة، بالإضافة إلى فاعلية أكثر في الكشف عن ممارسات الشركة عن مسؤولياتها تجاه التنمية المستدامة، مع الأخذ في الحسبان عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بالشكل الذي يحدّ من اتّخاذ اللجنة قراراتها بصورة سريعة وفعّالة، وعدم تخفيضه بالشكل الذي يحدّ من أدائها لأعمالها بكفاءة وفاعلية، وتتّجه معظم الدراسات إلى أنّ العددَ الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يمكن أن يتراوح بين الثلاثة إلى خمسة أعضاء.

وبناء على ما سبق، يُستنتَج أنّ زيادة حجم لجنة المراجعة باحتوائها على أعضاء متعدّدي الخبرة والكفاءة يمكن أن يساهم في زيادة مستوى الإفصاح عن ممارسات حوكمة الشركات والبيئة والمسؤولية الاجتماعية، وعليه يمكن صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

(H2): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

8.3. الفرضية الثالثة:

تنصّ المادة الرابعة والخمسون من لائحة حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على أن تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية، وألا تقلّ عدد اجتماعاتها خلال السنة المالية للشركة عن أربع اجتماعات (هيئة السوق المالية، 2017). كما يرى Li *et al.* (2012) بأنّ لجان المراجعة التي تجتمع بشكل متكرر يكون لديها تأثير إيجابي على فاعليتها، وذلك من خلال تحقيق الرقابة الفعّالة على عمليات الإعداد والإفصاح عن تقارير الشركة المالية وغير المالية بشكل أكبر وبكفاءة أكثر. كما ترى "نظرية الوكالة" أنّ اجتماعات لجنة المراجعة المتكرّرة يمكن أن تسهم في زيادة مستوى الإشراف والرقابة على جودة تقارير الاستدامة، وبالتالي توفير معلومات أفضل كمّاً ونوعاً (المحاميد والحجايا، 2020).

وبناءً على ما سبق نفترض أنّ زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة تساهم في زيادة مستوى إفصاح الشركات عن ممارساتها البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وذلك من خلال إحكام الرقابة على الإدارة التنفيذية عن طريق مراجعة البيانات الهامة للشركة، والإبلاغ عن القضايا والأحكام الصادرة ضدّها فيما يتعلّق بإعداد البيانات المالية وغير المالية والمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال مناقشة أثر الإفصاح عن التنمية المستدامة على سمعة الشركة وعلاقتها بأصحاب المصالح.

وبالتالي يمكن صياغة فرضية الدراسة وفقًا للآتي:

(H3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

8.4. الفرضية الرابعة:

تعتبر الخبرة المالية للجنة المراجعة إحدى الخصائص المهمّة جداً في تكوين لجنة المراجعة الداخلية، إذ يجب أن تتوافر في جميع أعضاء لجنة المراجعة المعرفة والخبرة العالية في المجال المالي والمحاسبي وأيّ تخصّص من التخصصات ذات العلاقة، والتي تمكّنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة وتقييمها ومتابعة مدى الالتزام بالإجراءات والأنظمة، إذ تساهم الخبرة المالية للجنة المراجعة في تحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية وغير المالية، كما يعتبر حصول أعضاء لجنة المراجعة على الشهادات المهنية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد ذات أهمية وتأثير كبيرَيْن، إذ تساهم هذه الشهادات في زيادة مستوى الوعي والمعرفة بمسؤوليات الأعضاء وواجباتهم مقارنة بغيرهم (Lee and Fargher, 2018)، بالإضافة إلى زيادة فاعلية لجنة المراجعة وكفاءتها في حلّ أغلب المشاكل المحاسبية التي ينبغي عليها حلّها وتقديم مقترحٍ بشأنها بالاعتماد على الرأي والحكم الشخصي اللذيْن تتأثران بمستوى الخبرة لدى أعضاء لجنة المراجعة في مجال المحاسبة والمالية.

وعليه يمكن صياغة فرضية الدراسة وفق ما يلي:

(H4): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية للجنة المراجعة على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.

9. منهجية الدراسة

يعتمد هذا البحث على المنهَج الوصفي التحليلي والاختباري كونه المنهج المناسب للدراسة. ولغرض الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة تمّ إجراء مراجعة شاملة لأدبيات خصائص لجنة المراجعة وأثرها على الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة والمتمثلة في (الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية)، كما تمّ الاعتماد على المصادر الثانوية في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة.

9.1. مجتمع الدراسة والعيّنة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية من 2017م إلى 2021م البالغة 206 شركة، وشملت عينة الدراسة 44 شركة، وهي كافة الشركات التي تفصح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة E.S.G خلال فترة الدراسة، وقد تمّ جمع البيانات المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة كمتغيّرات مستقلّة، وبحجم الشركة كمتغيّر رقابي بشكل يدوي من تقارير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركات محلّ الدراسة، وفيما يتعلق بباقي المتغيّرات الحاكمة والمتغيّر التابع، والتي تشمل على التوالي العائد على الأصول كمتغير حاكم، أمّا بيانات نتائج الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة في الشركات فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات منصة بلومبيرج.

9.2. نموذج الدراسة وقياس المتغيرات:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، فقد تمّ تطوير نموذج لقياس مدى وجود أثر لخصائص لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتمثيلها في الشكل رقم (1) أدناه:

شكل (1): إطار البحث ونموذج العلاقة بين المتغيرات

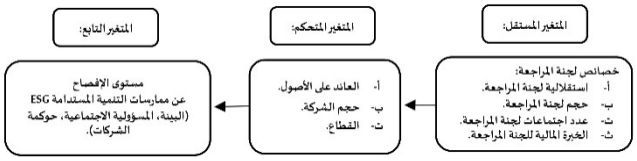

ولكي نتمكّن من تشكيل المعادلة الخطية للانحدار للوصول إلى المعادلة البحثية في شكلها الرياضي لا بدّ من إعطاء رمز لكلّ متغير من متغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (1) رمز كافة متغيرات الدراسة والفرضية التي تمّ اختبارها وفقاً لكلّ متغير بالإضافة إلى طريقة قياسها:

جدول (1): متغيرات الدراسة

المتغيرات			طريقة القياس
رمز المتغير	اسم المتغير	الفرضية	
ESG	مستوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة (البيئة، المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات).		تمّ استخراج بيانات مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة من قاعدة بيانات منصة بلومبيرج والتي تحتوي على مؤشر ESG يقيس مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة في البعد البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات، بالإضافة إلى مؤشر يقيس مستوى الإفصاح الإجمالي لجميع الممارسات
AC Ind	الاستقلالية	H1	نسبة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين من داخل مجلس الإدارة وخارجه مقارنةً بإجمالي أعضاء لجنة المراجعة.
AC Size	حجم اللجنة	H2	إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة.
ACM	عدد الاجتماعات	H3	إجمالي عدد اجتماعات اللجنة في السنة الواحدة.
ACE	الخبرة المالية	H4	متغير وهمي (1) إذا كان عضو لجنة المراجعة لديه مؤهل أكاديمي أو مهني في مجال المالية والمحاسبة، و(0) إذا كان عضو لجنة المراجعة لا يمتلك خبرة أكاديمية أو مهنية في مجال المالية والمحاسبة.
Log Size	حجم الشركة	متغير حاكم	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
Roa	العائد على الأصول	متغير حاكم	قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
Ind	القطاع	متغير حاكم	قيمة متغير وهمي لكل قطاع من قطاعات الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية

وبالتالي تشكلت المعادلة الخطية للانحدار كما يلي:

$$ESG = \beta 0 + \beta 1\ Ac\ Ind + \beta 2\ AC\ Size + \beta 3\ ACM + \beta 4\ ACE + \beta 5\ Log\ Size + \beta 6\ Roa + \beta 7\ Ind + \varepsilon$$

10. نتائج الدراسة التطبيقية

10.1. التحليل الوصفي:

يوضح الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والوسيط والانحراف المعياري وذلك للتعرف على خصائص المتغيرات محلّ الدراسة، وقد أظهرت النتائج أنّ متوسط حجم لجنة المراجعة AC Size قد بلغ 4.01 من

مجموعة عينة الدراسة وبانحراف معياري بلغ 0.85، وبحدٍّ أعلى 5 أعضاء في لجنة المراجعة، وحدٍّ أدنى 3 أعضاء، وهذا ما يتوافق مع ما أشار إليه نظام الشركات السعودي، ولائحة حوكمة الشركات في مادتها الرابعة والخمسين، على أنّه يجب ألاّ يقلّ عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة أعضاء، كما بلغ متوسط عدد اجتماعات لجنة المراجعة ACM ما يعادل 6.49 اجتماعاً، وبانحراف معياري 2.50، حيث بلغ الحدّ الأعلى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة 23 اجتماعا في الشركة التعاونية للتأمين عن عام 2018، في حين بلغ الحدّ الأدنى 3 اجتماعات سنوياً في إعمار المدينة الاقتصادية عن عامَيْ 2017 و2018، وهو ما يخالف ما أشارت إليه المادة الرابعة والخمسين من لائحة حوكمة الشركات بوجوب ألاّ تقل عدد اجتماعات لجنة المراجعة عن 4 اجتماعات في السنة المالية للشركة، كما بلغ متوسط نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة AC Ind 0.83 وبانحراف معياري بلغ 0.20، ممّا يعكس اهتمام الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بتطبيق مستوًى من الاستقلالية يفوق الحدّ الأدنى المشار إليه في لائحة حوكمة الشركات، كما يلاحظ أنّ أدنى نسبة أعضاء مستقلين بلغت 0% في حين بلغت أعلى قيمة استقلالية ما يعادل 100% من الأعضاء المستقلين. وبلغ متوسط نسبة أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة المراجعة ACE ما يعادل 0.39 ، وهو ما يشير إلى أنّ أقلّ من نصف لجنة المراجعة لا يمتلكون خبرة مالية أو محاسبية تمكّنهم من التدقيق الجيّد على التقارير المالية وتعزّز من اهتمامهم بتحسين جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية وغير المالية، إذ يعُتبَر حصول أعضاء لجنة المراجعة على الشهادات المهنية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد ذا تأثيرٍ في زيادة مستوى الوعي والمعرفة بمسؤوليات العضو وواجباته مقارنة بغيره، كما بلغت نسبة متوسط "اللوغاريتم" الطبيعي لإجمالي الأصول 7.54، في حين بلغ متوسط العائد على الأصول ما قيمته 0.83.

جدول (2): التحليل الوصفي

متغيرات الدراسة	N	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ESG	146	3.31	57.87	23.67	12.80
AC Size	146	3.00	5.00	4.01	0.85
AC M	146	3.00	23.00	6.49	2.50
AC Ind	146	0.00	1.00	0.83	0.20
ACE	146	0.00	1.00	0.39	0.49
og SIZEL	146	0.74	14.59	7.54	3.59
og ROAL	146	-3.80	3.53	0.83	1.25

10.2. تحليل الارتباط:

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) وجود ارتباط إيجابي بين كلّ من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم لجنة المراجعة بمقدار (0.1976)، استقلالية لجنة المراجعة بمقدار (0.0311)، الخبرة المالية للجنة المراجعة بمقدار (0.1809)، في حين أنّ هناك ارتباطا سلبيا في عدد اجتماعات لجنة المراجعة بمقدار (0.0038-) وبين مستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة E.S.G. كما أشارت النتائج الظاهرة في الجدول (3) الى أن نوع الارتباط كان معنوياً في كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم لجنة المراجعة عند مستوى دلالة (0,01)، الخبرة المالية للجنة المراجعة عند مستوى دلالة (0.05).

كما يُظهِر الجدول رقم (3) وجود ارتباط إيجابي بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة ESG. ممّا يعني أنّ الشركات الكبيرة عادة ما تكون ذات توجّه أكبر للإفصاح عن ممارساتها تجاه التنمية المستدامة. كما يلاحَظ وجود ارتباط إيجابي معنوي بين الخبرة المالية وحجم الشركة مع حجم لجنة المراجعة، ممّا يعني أنّ زيادة حجم لجنة المراجعة تترتّب عليه زيادة في مستوى الخبرة المالية في لجنة المراجعة، كما أنّ زيادة حجم لجنة المراجعة مرتبط بزيادة حجم الشركة، وهو ما يعنى أنّ الشركات الكبيرة غالباً ما تميل إلى زيادة حجم لجنة المراجعة لديها. كما أظهرت النتائج وجود ارتباط معنوي إيجابي بين كلٍّ من استقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية والمحاسبية في لجنة المراجعة، وحجم الشركات مع عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ممّا يعني أنّه كلّما زاد مستوى الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية وحجم الشركات ساهم ذلك في زيادة مستوى وعي اللجان بأهمية اجتماعات لجنة المراجعة بصفة دورية، ممّا يترتب عليه زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية للشركة.

جدول (3): مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	ESG	AC Size	AC M	AC Ind
ESG	1			
AC Size	0.1976***	1		
AC M	-0.0038	0.1091	1	
AC Ind	0.0311	0.038	0.1915**	1
ACE	0.1809**	0.2331***	0.252***	0.0629
SIZE Log	0.1511**	0.203***	0.1897**	0.1066
ROA Log	0.0506	-0.0105	0.0265	0.043

المتغير	ACE	SIZE Log	ROA Log
ACE	1		
SIZE Log	0.0019	1	
ROA Log	-0.0781	0.0373	1

** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05
*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

10.3. نتائج الانحدار واختبار الفروض:

تُظهر نتائج الانحدار الخطّي في الجدول رقم (4) أثر خصائص لجان المراجعة (استقلالية لجنة المراجعة، حجمها، عدد اجتماعاتها، الخبرة المالية لأعضائها) على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في السوق المالية.

وأظهرت النتائج وجود أثرٍ إيجابي ذي دلالة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدلّ على أنّ زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين ضمن لجنة المراجعة يساهم في زيادة مستوى وجودة المعلومات المالية وغير المالية للشركات، إذ أنّ أعضاء لجنة المراجعة المستقلّين يساهمون في تعزيز الثقة والمشروعية في الشركات من خلال زيادة مستوى إفصاح هذه الشركات عن ممارساتها البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مما يعزز من ثقة أصحاب المصالح في هذا النوع من الإفصاح. وهو ما يدعم فرضية الدراسة الأولى (H1) المتعلقة بمدى وجود أثر لاستقلالية لجنة المراجعة على الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية، وقد دعّمت هذه النتيجة دراسة كل من Buallay and Aldhaen, (2018) و(2021) Arif, *et al,*. و(2022) Pozzoli *et al,*

كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن ممارسات الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية ESG عند مستوى دلالة (0.1)، وهذا يشير أنّ زيادة حجم لجنة المراجعة الداخلية بالشكل الذي يلائم حجم نشاط الشركة وطبيعتها، واحتوائها على أعضاء متعدّدي الخبرة والكفاءة من شأنهما أن يساهما في زيادة مستوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة في الشركات المدرجة في السوق السعودية "تداول"، وهذا ما يتفق مع الفرضية الثانية للدراسة (H2) المتعلقة بدراسة مدى وجود أثر لحجم لجنة المراجعة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وقد اتفقت نتائج هذه الفرضية مع كل من Yassin, (2021) Buallay and Aldhaen, (2018) و(2022) Dwekat *et al,*.

وتشير النتائج التي تم توصل إليها إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.05) بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، وهذا يعني أنّ زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة لا يساهم بالضرورة في زيادة مستوى الإفصاح بشكل إيجابي إذا لم يكن لدى أعضاء لجنة المراجعة وعي بأهمية هذا النوع من الإفصاح، ممّا يعني أنّ لجنة المراجعة ذات الاجتماعات الأقل تكون ذات فاعلية أفضل، وذات توجه أكبر نحو معالجة قضايا الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية، وزيادة التشجيع على الإفصاح عن ممارسات الشركات تجاه التنمية المستدامة. وتدعّم نتائج هذه الفرضية من حيث وجود العلاقة دراسة كل من Buallay and Aldhaen, (2018) و Arif *et al,*. (2021) و Edirisinghe and Abeygunasekera, (2022) و Dwekat *et al,* (2022)

كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.1) بين الخبرة المالية للجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، وهذا يعني أنّ احتواء لجنة المراجعة على أعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية يساهم في تعزيز مستويات إفصاح الشركات عن ممارساتها البيئية والاجتماعية وفي حوكمة الشركات، وذلك من خلال زيادة

وعي الأعضاء ذوي الخبرة بأهمية هذا النوع من الإفصاح غير المالي في تعزيز قيمة الشركة وتنافسيتها وعلاقتها بمختلف أصحاب المصالح. وتتفق نتائج هذه الفرضية من حيث الأثر الإيجابي مع العديد من الدراسات السابقة منها دراسة Yassin, (2021) و Edirisinghe and Abeygunasekera, (2022) و Dwekat *et al,* (2022) و Pozzoli *et al,* (2022) و Bifulco *et al,* (2023).

وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الرقابية فلم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" عن ممارساتها في الحوكمة والبيئة والمسؤولية الاجتماعية، في حين أشارت النتائج إلى أنّ الشركات التي لديها معدّل عائد على الأصول منخفض تتميّز بمعدّل مستوى إفصاح مرتفع، ممّا يعنى أنّ الشركات ذات العائد على الأصول المنخفض قد تلجأ إلى تحسين قيمتها السوقية وعلاقتها مع أصحاب المصالح من خلال زيادة مستوى إفصاحها عن ممارسات البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى الإفصاح عن مستوى التزامها بحوكمة الشركات بغرض تعزيز ثقة مختلف أصحاب المصالح بها.

جدول (4): تحليل الانحدار المتعدد

معادلة الانحدار	$ESG = \beta0 + \beta1\ Ind\ Ac + \beta2\ AC\ Size + \beta3\ ACM + \beta4\ ACE + \beta5\ Size + \beta6\ Roa + \beta7\ Ind + \varepsilon$		
المتغير	معامل الانحدار(b)	قيمة (t-test)	مستوى المعنوية (Sig.)
Constant	18.09***	(5.469)	*** p<0.01
AC Ind	10.55**	(4.452)	** p<0.05
AC Size	2.405*	(1.447)	* p<0.1
AC M	-1.017**	(0.457)	** p<0.05
ACE	3.659*	(2.200)	* p<0.1
SIZE Log	-0.197	-0.197	-
ROA Log	-1.429*	-1.429*	* p<0.1

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.1
** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05
*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

11. النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم زيادة الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة في زيادة مستوى إفصاح الشركات عن ممارساتها تجاه التنمية المستدامة، مما يدلّ على أنّ لجان المراجعة التي تحتوي على نسبة أعلى من الأعضاء المستقلين تكون أكثر توجُّهاً نحو معالجة وتحسين ممارسات الشركات تجاه التنمية المستدامة، وتطوير جودة الإفصاح عنها.
- يساهم احتواء لجنة المراجعة على عدد أكبر من الأعضاء بالشّكل الذي يتناسب مع حجم نشاط الشركة وطبيعته في زيادة مستوى وجودة إفصاح الشركات عن تقارير الاستدامة، وتحسين هذه الممارسات.
- الاجتماعات القليلة التي من خلالها تُركِّز جهود الأعضاء على معالجة أهمّ القضايا التي تواجهها الشركة مثل القضايا البيئية والاجتماعية، ومدى التزام الشركة بقوانين وأنظمة حوكمة الشركة، تعزّز بشكل أفضل إفصاح الشركات عن تقارير الاستدامة، ممّا يعني أنّ زيادة عدد الاجتماعات لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة هذا النوع من الإفصاح.
- للخبرة المالية والمحاسبية لعضو اللجنة دَورٌ في زيادة الوعي بأهمّية معالجة القضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وذلك من خلال مراقبة مدى التزام الشركات بمسؤولياتها تجاه البيئية والمجتمع الذي تعمل به، بالإضافة إلى مراقبة مدى التزامها بالقوانين والتشريعات المنظمة لحوكمة الشركات، والإفصاح عنها من خلال التقارير غير المالية للشركة، ممّا يعزّز من شرعية الشركة أمام أصحاب المصالح، ويزيد من قيمتها وقدرتها على المنافسة.

12. التوصيات

- زيادة الحدّ الأدنى للأعضاء المستقلّين في لجنة المراجعة، حيث إن احتواء لجنة المراجعة على الغالبية من الأعضاء المستقلّين يساهم في زيادة وعي الشركات بأهمّية تبنّيها وقيامها بدورها تجاه البيئة والمجتمع، بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الشركات تجاه الاستدامة ومعالجة المشاكل المرتبطة بها.
- إلزام الشركات باختيار حدٍّ أدنى من الأعضاء ممّن يمتلكون التأهيل المهني والخبرة في هذا المجال للمساهمة في معالجة المشاكل والقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحسين إدارة الشركة لهذه المخاطر والإفصاح عنها بشفافية.
- إلزام لجان المراجعة بتخصيص جزء من اجتماعاتها لمناقشة قضايا الاستدامة ومناقشة أفضل السبل لمعالجتها.

13. مجالات البحوث المقترحة

- إجراء المزيد من الدراسات حول مستوى إفصاح الشركات عن ممارسات التنمية المستدامة تغطّي الفترة الممتدّة بعد إصدار هيئة السوق المالية السعودية إرشادات الإفصاح البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نهاية 2021م.
- إجراء دراسات تستهدف لجاناً أخرى، يتمّ البحث في علاقتها بالمسائل البيئية والاجتماعية ومدى تأثيرها، مثل لجنة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة، ومستوى الإفصاح عن تقارير الاستدامة.

نبذة عن المؤلفان

مريم مطر المطير

باحث مستقل، 00966583598886، maryam.almutair@hotmail.com

المطير، سعودية، حاصلة على درجة الماجستير والبكالوريوس في المحاسبة بمرتبة الشرف الأولى، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، وتعمل كمحاسبة مالية لدى إحدى الشركات الرائدة في المنطقة الشرقية منذ عام 2021، تتجه اهتماماتها البحثية إلى مجالات الأبحاث المُرتكزة على الاتجاهات الحديثة في المحاسبة المالية، وارتباطها بإدارة الأرباح، والمراجعة الداخلية والخارجية، وارتباطها بأنظمة الرقابة الداخلية، ودراسة واقع تطبيق معايير حوكمة الشركات وآثارها في القطاعين العام والخاص. مهتمة بإجراء الدراسات التطبيقية على الأسواق المالية المحلية والعالمية.

رقم أوركيد (ORCID): 0009-0007-1574-0983

ثامر سعد البراك

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، 00966555919981، talbarrak@kfu.edu.sa

البراك، حاصل على درجة الدكتوراة في المحاسبة من جامعة بورتسموث في المملكة المتحدة، رئيس قسم سابق لقسم المحاسبة في جامعة الملك فيصل، يشغل حالياً وظيفة أستاذ مساعد في نفس القسم، عمل في عدد من المناصب الإدارية وكان آخرها عمادة كلية إدارة الأعمال، شغل عضوية العديد من المجالس واللجان داخل جامعة الملك فيصل، وشغل عضوية مجلس الشورى في دورته السابعة، شارك في العديد من اللجان المختصة بالشؤون الإدارية والمالية. تشمل اهتماماته البحثية المحاسبة المالية، وأبحاث المحاسبة المرتكزة على الأسواق المالية، وحوكمة الشركات.

رقم أوركيد (ORCID): 0009-0007-1014-244X

المراجع

النعيم، فهد عبد الرحمن والبراك، ثامر سعد. (2021). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية المساهمة. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **22**(2)، 250–67. DOI:10.37575/h/mng/0093

أبو هويدي، علاء الدين خالد والرحاحلة، محمد ياسين. (2020). *أثر خصائص لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة في البنوك التجارية الأردنية*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المحاميد، إيباء أمجد والحجايا، أكريم صياح. (2020). *أثر فعالية لجان التدقيق والتدقيق الخارجي على جودة تقارير الاستدامة: دراسة على الشركات الكيميائية حول العالم*. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.

بوهدة، محمد، زرقاطة، مريم وشنافة، جهرة. (2020). حوكمة الشركات في ظل النظريات التعاقدية وسبل إرسائها في بيئة الأعمال الجزائرية. *مجلة أبعاد اقتصادية*، **10**(2)، 411–35.

هيئة السوق المالية السعودية. (2017). *لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية*. متوفر في موقع: https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CorpGovReg.pdf (تاريخ الاسترجاع: 2023/09/10).

Li, J., Mangena, M. and Pike, R. (2012). The effect of audit committee characteristics on intellectual capital disclosure. *The British Accounting Review*, **44**(2), 98-110. DOI: https://doi.org/10.1016/j.bar.2012.03.003

Pozzoli, M., Pagani, A. and Paolone, F. (2022). The impact of audit committee characteristics on ESG performance in the European Union member states: Empirical evidence before and during the COVID-19 pandemic. *Journal of Cleaner Production*, **371**(42), n/a. DOI:10.1016/j.jclepro.2022.133411

Qasem, A., AL-Duais, S.D., Wan-Hussin, W.N., Bamahros, H.M., Alquhaif, A. and Thomran, M. (2022). Institutional ownership types and ESG reporting: The case of Saudi listed firms. *Sustainability*, **14**(18), 1–23. DOI:10.3390/su141811316

Song, B. (2022). The Influence of Audit-Committee Characteristics on the Association between Corporate Social Responsibility and Earnings Quality. *Sustainability*, **14**(17), 1–16. DOI:10.3390/su141710496

Suttipun, M. (2021). The influence of board composition on environmental, social and governance (ESG) disclosure of Thai listed companies. *International Journal of Disclosure and Governance*, **18**(4), 391–402. DOI:10.1057/s41310-021-00120-6

Tumwebaze, Z., Bananuka, J., Kaawaase, T.K., Bonareri, C.T. and Mutesasira, F. (2022). Audit committee effectiveness, internal audit function and sustainability reporting practices. *Asian Journal of Accounting Research*, **7**(2), 163–81. DOI:10.1108/AJAR-03-2021-0036

Utami, Y.L., Rakhmayani, A., Hidayati, N., Puspitasari, I., Indriyani, A. and Hajar, N. (2021). Corporate social responsibility (CSR) performance, information asymmetry, agency cost and investment efficiency: The characteristic of audit committee as moderating variable. *Annals of the Romanian Society for Cell Biology*, **25**(6), 7856–75.

Wang, J. and Sun, J. (2022). The role of audit committees in social responsibility and environmental disclosures: Evidence from Chinese energy sector. *International Journal of Disclosure and Governance*, **19**(1), 113–28. DOI:10.1057/s41310-021-00131-3

Yassin, M.Z. (2021). The Association between Audit Committee Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in GCC Countries. *Commerce and Finance*, **41**(3), 1-48. DOI: https://doi.org/10.21608/caf.2021.199346

Abu-Huadi, A.K. and Alrahahela, M.Y. (2020). *Athar Khasayis Lajnat Altadqiq Ealaa Mustwa Alefsah Aen Mumarasat Aleistdamah Fi Albunuk Altejariah Al'urduniya* 'The Impact of the Characteristics of the Audit Committee on the Level of Disclosure of Sustainability Practices in Jordanian Commercial Banks'. Master's Dissertations, Al albayt University, Almafriq, Jordan [in Arabic].

Almahameed, E.A. and Alhajaya, A.S. (2020). *Athar Faealiat Lijan Altadqiq Wa Altadqiq Alkharji Ealaa Jawdat Tqarir Aleistdamah: Dirasatan Ealaa Alsharikat Alkeimyeiah Hawl Alalam'* The Impact of Audit Committees Effectiveness and the Presence of External Audit on Quality of Sustainability Reports: A Study Among Chemical Companies Overall the World'. Master's Dissertations, Mutah University, Mutah, Jordan. [in Arabic].

Almaqtari, F.A., Elsheikh, T., Al-Hattami, H.M. and Mishra, N. (2023). The impact of board characteristics on environmentally friendly production: A cross country study in Asia and Europe. *Journal of Cleaner Production*, **392**(91), n/a. DOI:10.1016/j.jclepro.2023.136257

Al Naim, F.A. and Al Barrak, T.S. (2021). Dawr lijan almurajaeat fi alhadi min 'iidarat al'arbah: Dirasat tatbiqiatan ealaa alsharikat alsewdy 'The role of audit committees in limiting earnings management: An empirical study on Saudi corporations'. *The Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **22**(2), 259–67. DOI:10.37575/h/mng/0093. [in Arabic].

Arif, M., Sajjad, A., Farooq, S., Abrar, M. and Joyo, A.S. (2021). The impact of audit committee attributes on the quality and quantity of environmental, social and governance (ESG) disclosures. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, **21**(3), 497–514. DOI:10.1108/CG-06-2020-0243

Bifulco, G.M., Savio, R., Francesco, P. and Tiscini, R. (2023). Gli effetti delle caratteristiche dell'Audit Committee sulla performance ESG. *Rivista Italiana di Ragioneria e di Economia Aziendale*, **123**(1/2/3/4), 25.

Bohaddah, M., Zarqata, M. and Shanafa, J. (2020). Hawikamat alsharikat fi dhel alnadhariat altaaqudeiah wa sbl ersaaha fi beiat alaamal Aljazariya 'Enterprises' corporate governance in light of contractual theories and the ways of its establishment in Algerian business environment'. *Journal of Abaad Iktissadia*, **10**(2), 411–35. [in Arabic].

Buallay, A.M. and Aldhaen, E.S. (2018). The relationship between audit committee characteristics and the level of sustainability report disclosure. In*: Conference on e-Business, e-Services, and e-Society*, Kuwait City, Kuwait, 30\10\2018 - 1\11\2018. DOI:10.1007/978-3-030-02131-3_44

Capital Market Authority. (2017*). Layihat Hawkmat Alsharkat 'Corporate Governance Regulations'.* Available at: https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CorpGovReg.pdf (accessed on: 10/9/2023). [in Arabic].

Chebbi, K. and Ammer, M.A. (2022). Board composition and ESG disclosure in Saudi Arabia: The moderating role of corporate governance reforms. *Sustainability*, **14**(19), n/a. DOI:10.3390/su141912173

Choi, Y.K., Han, S.H. and Lee, S. (2014). Audit committees, corporate governance, and shareholder wealth: Evidence from Korea. *Journal of Accounting and Public Policy*, **33**(5), 470–89. DOI:10.1016/j.jaccpubpol.2014.06.001

Chouaibi, S., Chouaibi, Y. and Zouari, G. (2022). Board characteristics and integrated reporting quality: Evidence from ESG European companies. *EuroMed Journal of Business*, **17**(4), 425–47. DOI:10.1108/EMJB-11-2020-0121

De Villiers, C. and Sharma, U. (2020). A critical reflection on the future of financial, intellectual capital, sustainability and integrated reporting. *Critical Perspectives on Accounting*, **70**(3), n/a. DOI:10.1016/j.cpa.2017.05.003

Dwekat, A., Meqbel, R., Seguí-Mas, E. and Tormo-Carbó, G. (2022). The role of the audit committee in enhancing the credibility of CSR disclosure: Evidence from STOXX Europe 600 members. *Business Ethics, the Environment & Responsibility*, **31**(3), 718–40. DOI:10.1111/beer.12439

Edirisinghe, I.C.J. and Abeygunasekera, A.W.J.C. (2022). Impact of audit committee attributes on esg disclosures: evidence from firms listed in the colombo stock exchange. In: *Proceedings of International Conference on Contemporary Management*, University of Jaffna, Jaffna, Sri Lanka, 14/7/2022.

Homroy, S. and Slechten, A. (2019). Do Board Expertise and Networked Boards Affect Environmental Performance? *Home Journal of Business Ethics,* **158**(1), 269–92. DOI:10.1007/s10551-017-3769-y

Lee, G. and Fargher, N. (2018). The Role of the Audit Committee in Their Oversight of Whistle-Blowing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, **37**(1), 167–189. DOI: https://doi.org/10.2308/ajpt-51769